**المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية:** نتناول بشيء من التفصيل تطور مفهوم التنمية بدءا من المفهوم التقليدي، ومرورا بالمفاهيم التي ظهرت منذ أواخر عقد الستينيات من القرن العشرين ووصولا إلى المفهوم المعاصر للتنمية. مع مراعاة عملية المراجعة لمفاهيم التنمية التي بدأت في أواخر الستينيات ولم تتوقف منذ ذلك الوقت.

**أولا- المفهوم التقليدي للتنمية:** ينصرف المفهوم التقليدي إلى ذلك المفهوم الذي كان سائدا لفترة طويلة من الزمن امتد حتى أواخر الستينيات من القرن العشرين، وتعرف التنمية طبقا لهذا المفهوم بأنها عبارة عن عملية الزيادة المستمرة والسريعة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن([[1]](#footnote-2)). وفي محاولة لإعطاء تحديد كمي للزيادة المطلوبة في الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي الزيادة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي، عرَّف بعض الدارسين التنمية بأنها الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد الوطني قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج الوطني الإجمالي بمعدل يتراوح بين 5%- 7%، وهو ما يعني تحقيق زيادة متواصلة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي بمعدل يتراوح بين 2% و4% سنويا(بفرض أن معدل نمو السكان هو 3% سنويا) ([[2]](#footnote-3)).

من الواضحأن هذا المفهوم التقليدي للتنمية يستند إلى النظرية المادية الاقتصادية للتنمية وهي التي تركز على زيادة الإنتاج من خلال القيام بمقدار مناسب من الاستثمارات، ويتوقف ذلك القدر من الاستثمارات على حجم المدخرات المحلية والقروض والمساعدات الأجنبية المتاحة أمام الاقتصاد الوطني، ويرجع الفضل إلى كل من روى هارودHarrod، وإيفيس دومار Domar في توضيح هذه الفكرة في أواخر الثلاثينات وفي الأربعينيات من القرن العشرين([[3]](#footnote-4)).

ولقد أخذت الدول النامية المفهوم التقليدي للتنمية عن الدول المتقدمة وطبقته خلال عقدي الخمسينيات والستينيات الماضيين. ولعل من أهم ما جذبها إلى الأخذ بهذا المفهوم النجاحات الكبيرة التي حققها في الدول الغربية في مجال التقدم الاقتصادي. نتيجة لذلك تم تبني هذا المفهوم، بالرغم من اختلاف البيئة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتطور التكنولوجي اختلافا بينا عن الدول النامية، وإضافة لذلك اختلاف طبيعة العلاقات الدولية التي تربط الدول النامية بالدول المتقدمة والتي بدورها نتاج تطور تاريخي طويل لنظام دولي اتسم بدرجة عالية من عدم التكافؤ والاستغلال.

**ثانيا- مفهوم التنمية خلال السبعينيات:** كشفت تجارب التنمية التي طبقتها الدول النامية طيلة عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين عن قصور مفهوم التنمية الذي أخذته عن الدول المتقدمة، والذي يحصر التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع وذلك بسبب المشكلات التي واجهتها تلك الدول، وهي المتعلقة بانتشار الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل في قطاعات واسعة من سكانها وعدم تحسين مستوى المعيشة بها، وقد حدث ذلك في الدول التي حققت معدلات نمو الدخل الوطني قريبة من المعدل الذي اعتبره الخبراء معدلا مرغوبا في تحقيقه، أو الهدف الذي حدده عقد الأمم المتحدة للتنمية وهو 6%، كما أن النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته بعض الدول النامية، لم يساعد على تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي([[4]](#footnote-5)).

ومن أبرز المقترحات والاجتهادات التي ظهرت خلال فترة السبعينيات تبني البنك الدولي سياسات: إعادة التوزيع مع النمو في أوائل تلك الفترة، وكذلك تبني منظمة العمل الدولي ما عرف بـ " إستراتيجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية للإنسان"([[5]](#footnote-6)).

وقد شكلت منظمة العمل الدولية مجموعة من الباحثين لدراسة الموضوع، والتي أصدرت تقريرا بعنوان " العمالة والنمو والحاجات الأساسية مشكلة عالمية واحدة" سنة 1975، وعرض هذا التقرير على مؤتمر عالمي اسمه" المؤتمر العالمي مثلث الأطراف عن العمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل" سنة 1976، وانتهى بإقرار الوثيقة بعد التعديلات([[6]](#footnote-7)).

وأهم جديد جاء به مفهوم الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير هو ضرورة إعادة النظر في كل استراتيجيات التنمية وبصفة خاصة جانب الإنتاج السلعي، فلا يكفي أن يعاد توزيع الدخل بين مختلف الطبقات والفئات مع التركيز على تحسين نصيب من يمثلون 40% من أصحاب الدخول الدنيا، بل لابد أولا من زيادة الإنتاج لخلق فرص عمل جديدة وكثيرة لتوفير السلع والخدمات المطلوبة، ولابد أن يهتم القطاع الإنتاجي بالذات بإنتاج سلع قليلة التكلفة تباع بسعر يتناسب مع ضعف مداخيل غالبية الأسر. فالزيادة في الدخل النقدي وحده في البلدان الفقيرة لن تصل في المدى المنظور لتمكين المستفيدين منها من شراء سلع مستوردة (بالأسعار العالمية)، وهذا ما يتطلب ضرورة الاعتماد على إستراتيجية الإحلال محل الواردات التي تقوم على انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمالة، وكان هذا إسهاما هاما في تغيير ما يسمى بإستراتيجية الإحلال محل الواردات([[7]](#footnote-8)).

وقد ظهرت عقب ذلك عدة كتب عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية، ولكن تعرض هذا المدخل التنموي للانتقادات من جانب عدد من كتاب العالم الثالث وحكومات الدول، وأهم أوجه النقد الذي وجهت إليه أنه يعني في الواقع تنمية من الدرجة الثانية، يحرم الاهتمام بها الدول النامية من محاولة اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة([[8]](#footnote-9)).

**ثالثا- مفهوم التنمية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات:** حدثت خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات عدة تطورات متعلقة بمفهوم التنمية، ونتيجة لذلك برزت مفاهيم أخرى للتنمية وهي: التنمية البشرية، التنمية المستدامة، التنمية المستقلة، والتنمية الشاملة.

وبالرغم من أن هذه المفاهيم تحمل أوصافا إضافية لها مثل البديلة، ذاتية، إلا أنها في الواقع ليست بديلة لمفهوم التنمية بل هي شروط أو أوصاف لأهم محتويات التنمية، وكل مفهوم من المفاهيم المشار إليها يفصل أحد الأبعاد والجوانب الهامة المتضمنة في مفهوم التنمية([[9]](#footnote-10)).وفيما يلي نتناول المفاهيم المذكورة بشئ من التفصيل:

**1- مفهوم التنمية البشرية(\*):** أدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية، التي بدأ البرنامج في إصدارها اعتبارا من عام 1990، وبحلول عام 1993 أطلق البرنامج هذه الرؤية الجديدة للتنمية تحت عنوان " التنمية البشرية المستدامة" التي تضع الإنسان في قمة أولوياتها، وتدور التنمية حوله من خلال التأكيد على أن الناس هم الثروة الحقيقة للأمم([[10]](#footnote-11)).

وقد عرف تقرير التنمية البشرية 1990، أنها:"عملية توسيع خيارات الناس"([[11]](#footnote-12)). وعلى رأسها: - أن يحيا الإنسان حياة مديدة وصحية.

- أن يكتسب المعرفة.

- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

وقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام 1990 أنه إذا لم تحقق هذه الخيارات الأساسية الثلاث تصبح خيارات كثيرة غير متاحة وتظل فرص كثيرة بعيدة المنال، وبالإضافة إلى هذه الخيارات يتضمن مفهوم التنمية البشرية خيارات عدة، منها: الحريات الأساسية، والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، وكذلك التمتع باحترام الذات، والتمكين بالإحساس بالانتماء إلى المجتمع وفرص الإبداع والإنتاج وضمان حقوق الإنسان وغيرها([[12]](#footnote-13)).

وعرفها تقرير التنمية البشرية لعام 1993، أنها:" تنمية الناس، بواسطة الناس"، أي أن التنمية البشرية تؤكد على جانبين، أحدهما هو تشكيل القدرات البشرية في مجالات الصحة والتعليم والمعرفة ومستوى الرفاه، والأخر هو تمكين البشر من استثمار قدراتهم سواء للتمتع في أوقات الفراغ أو في الإنتاج أو للمساهمة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها([[13]](#footnote-14)).

و أما تقرير التنمية البشرية لعام 1994، فعرفها على أنها:" النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكنا وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع المجالات، وهو يحمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم تنمية المستقبل"([[14]](#footnote-15)).

ويمكن تعريف التنمية البشرية بأنها:" إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان وبناء قدراته وتوسيع خياراته في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الصحية والبيئية والتعليمية وغيرها، مع التأكيد على الإنصاف والعدالة"([[15]](#footnote-16)).

ومن هذا المفهوم نستخلص أن التنمية البشرية تطرح إستراتيجية تنموية تبدأ وتنتهي بالناس، أي أن تكون التنمية للناس وبواسطتهم ومن اجلهم، وهي تقوم على أساس أربعة عناصر هي: الإنتاجية، العدالة، الاستمرارية، والمشاركة([[16]](#footnote-17)).

**2- مفهوم التنمية المستدامة(\*):** لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، حيث استخدم هذا المصطلح بشكل رسمي لأول مرة في تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية(United Nations Commission for Environment and Development) الصادر سنة 1987 المعنون بـ:" مستقبلنا المشترك، والمعروف بتقرير برونتلاند (The Brundtland Report) نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج السابقة، التي ترأست هذه اللجنة([[17]](#footnote-18)) ، وقد عرف هذا التقرير التنمية المستدامة على أنها:" تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها"([[18]](#footnote-19)).

أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدامة هو الرأسمال، وعرف التنمية المستدامة بأنها:" تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأسمال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن([[19]](#footnote-20)).

أما التعريف الأكاديمي للتنمية المستدامة فهو :" تنمية الناس( عن طريق الاستثمار في الموارد البشرية وليس الموارد المادية كون البشر هم الثروة الحقيقة للأمم) من أجل الناس ( بضمان توزيع ثمار النمو الإقتصادي المتحقق بعدالة وعلى نطاق واسع) بواسطة الناس ( بإعطاء الفرص للجيل الحاضر والجيل المقبل للمشاركة فيها) وترعي نظم الطبيعة( من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية) ([[20]](#footnote-21))".

و بإختصار، هي تنمية لا تخلق نموا اقتصاديا فحسب، بل توزع أيضا فوائده توزيعا منصفا، تنمية تمكن الناس بدلا من أن تهمشهم، تنمية تعيد توليد البيئة بدلا من أن تدمرها.

وبالتالي فإن عملية بناء وتأمين استدامة التنمية لا بد أن تتضمن ثلاثة أبعاد حيوية هي كالتالي([[21]](#footnote-22)):

* البعد الاقتصادي( الرأسمال المادي): توسيع وزيادة الإنتاج والدخل والثروة وتراكم رأس المال.
* البعد الاجتماعي ( رأسمال البشري أو المعرفي): تعزيز التنمية الاجتماعية المتضمنة عدالة التوزيع والاستفادة من المنافع المتحققة.
* البعد البيئي ( رأسمال الطبيعي): حماية البيئة وتجديدها.

**3- مفهوم التنمية المستقلة:** يمكن اعتبار دعوات بول بران إلى تحقيق التنمية المستقلة في تحليله لتطور المجتمع الهندي في كتابه " الاقتصاد السياسي للتنمية"، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي، بشكليه الفعلي والمتاح، واستغلاله أفضل استغلال ممكن، بدءا بقطع قنوات استنزافه الخارجية، وصولا إلى ربطه بمصلحة الطبقات الاجتماعية منخفضة الدخل والتي تمثل النسبة العظمى في المجتمع، كما أكد أن القضاء على كل أشكال الاستهلاك الترفي المقلد للاستهلاك في الدول المتقدمة، والذي يعد من أبرز مظاهر التبذير الفائض الاقتصادي الفعلي، وركز على أهمية العوامل الخارجية في تعزيز التبعية والتخلف([[22]](#footnote-23)\*)، وقصور معالجته على قطع أسباب هذه العوامل مع انحيازه إلى النموذج غير الرأسمالي في التنمية المستقلة لتحقيق هدف الاستقلال التنموي([[23]](#footnote-24)).

كما حاول اقتصاديون في أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وحتى في أوروبا تطوير تحليل باران لتحديد مفهوم التنمية المستقلة، أجمع أغلبهم على ربطها بالتطور اللارأسمالي، وأكد بعضهم على استحالة تطبيق النموذج الرأسمالي في التطور في ظل النظام الاقتصادي العالمي السائد، وأن تطبيقه سيؤدي إلى تطوير التخلف بدلا من التنمية، في حين أكد آخرون على أن التطور الرأسمالي والاستفادة من التطور التكنولوجي في البلدان الرأسمالية المتقدمة أو العمل ضمن التقسيم الدولي للعمل تعد الضرورات الأساسية للتنمية في البلدان النامية([[24]](#footnote-25)).

وبالرغم من ذلك فإنه لم يتبلور مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات الاقتصاديين، إلا أن غالبيتهم يتفق على أنها لا تعني العزلة أو القطيعة الكاملة مع العامل الخارجي، كما أنها لا تعني الانكفاء على الذات أو الاكتفاء الذاتي، إنما هي توفير اكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي، في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية، وفي مواجهة القيود التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية.

وهناك من عرفها بأنها اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية محلية بكل مقتضياتها، من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك، ويفترض أن يكون هذا التغيير الإرادي المقصود يحرر الدولة من التبعية والاستغلال، وما يرتبط بها من جهل ومرض وفقر([[25]](#footnote-26)).

وعرفها عبد الله عبد الكريم سالم بأنها:" عملية حضارية شاملة تسعى للارتقاء بالإنسان العربي وإشباع حاجاته الأساسية وتحقيق الرفاهية له، من خلال الاعتماد على الذات عربيا وتحرير الاقتصاد العربي من التبعية والسيطرة الرأسمالية الغربية، والابتعاد عن نماذج التنمية المستوردة من الدول الأجنبية، وإتباع استراتيجيات تنموية تتناسب مع البيئة العربية والإمكانات المتاحة وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتشجيع المشاركة الشعبية"([[26]](#footnote-27)).

ونستنتج مما تقدم تعريفا للتنمية المستقلة:" إنها تلك العملية التي تتضمن فعلا دينامكيا بعيد الأمد يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات البنيوية كافة؛ بما يكفل تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي، وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيدا، قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية"([[27]](#footnote-28)).

**4- مفهوم التنمية الشاملة:** أعلن البنك الدولي سنة 1996 عن مبادرة أطلق عليها " الإطار الشامل للتنمية" وتمثل هذه المبادرة طرحا جديدا لمفهوم التنمية ومؤشراتها، ويقوم هذا لإطار الجديد للتنمية من قبل البنك الدولي على بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري.

 يعالج هذا الإطار المفهوم الواسع للتنمية من النظرة التي يوليها البنك للتنمية باعتبارها عملية تحويل للمجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية، إلى الطرق الحديثة، والتي تتلخص في الأتي([[28]](#footnote-29)):

* إعتبار التنمية إثراءا لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم وتقليل إحساسهم بالاغتراب.
* إن التنمية تسعى لتخفيض المعاناة من المرض والفقر، ليس فقط بإطالة الأعمار بل بتحسين نوعية الحياة.
* إن التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانية أكبر للتحكم في مصائرهم، ولا يعني إهمال الزيادة في دخل الفرد (المفهوم التقليدي للتنمية) بل يعتبرها جزءا مهما من الصور الواسعة للتنمية.

ويرى الاقتصادي جوزيف استالتر أن هذا الطرح من جانب البنك الدولي ليس فكرا جديدا، إذ أنه سبق له أن وجه اهتماما كبيرا لقضايا التعليم والصحة، كما أنه قد تجاوز مفهوم الناتج المحلي الإجمالي واستوعب أمورا أخرى كمعدلات الأمية وطور العمر، والتنمية الديمقراطية، إلا أن الجديد هو التشديد على أهمية تناول كل هذه الأفكار مجتمعة، وفي إطار شامل وواسع للتحول المجتمعي، ويضيف إلى ذلك أن الجملة التي يطرحها البنك الدولي إذا كانت جديدة بمعنى ما بالنسبة للبنك الدولي، فإنها ليست جديدة على الفكر التنموي ويؤكد ذلك التطورات في مفهوم التنمية وسياساتها.

ولعل ما ذكره رئيس البنك الدولي (WoiFensohn) في ورقته عام 1999 حول الإطار الشامل للتنمية، فقد ذكر أن السعي لتحقيق النمو الاقتصادي كثيرا ما جرى على حساب التنمية الاجتماعية، ويضيف أحد الاقتصاديين إلى ذلك أن اعتبارات التوازنات المالية والاستقرار الاقتصاد الكلي قد طغت على الاعتبارات المتصلة بالجوانب الهيكلية والاجتماعية والبشرية للتنمية([[29]](#footnote-30)).

فالتنمية إذا، ليست مجرد النمو بل إنها تحول عميق وواسع الانتشار حتى وإن كان متدرجا في قدرة الاقتصاد وأدائه وفي توجهات ومواقف ومهارات العاملين في الاقتصاد، بفضل حدوث تبدلات تراكمية ذات شأن في البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية والتقنية التي يتحرك الاقتصاد ضمنها، فالتنمية، إذا، **"** عملية تراكمية متصلة، تتكون من جملة تبدلات سياسية واجتماعية واقتصادية وتقنية تتشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة، عملية تطلق رؤية ذاتية تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع، وتمكنه من توفير القوى البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق من المعيشة للمواطنين في إطار من الأمن بشكل متصل أو مطرد". وبهذا المعنى يمكن النظر إلى التنمية على أنها:" عملية تعتبر في الجانب الأكبر منها نتاج وحصيلة الجهود والسياسات التي تنتهجها الدولة من أجل تعزيز قدرات الأفراد، والمؤسسات والاقتصاد لتحقيق عملية التحول المنشود، وكلما كانت هذه السياسات فاعلة و كفؤة ومتكاملة تسارعت عملية التنمية وأعطت النتائج المرجوة منها".

**المطلب الثاني: نظريات التنمية:** في هذا المطلب سوف نحاول التطرق للجانب النظري لإشكالية التنمية، بالتركيز على النظريات التي بحثت في موضوع تخلف دول وتطور أخرى وما هو السبيل الذي يجب إتباعه من أجل اللحاق بركب الثانية؟

**أولا- النظرية الكلاسيكية:** رغم الإختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسكيين (أدم سميث، ريكاردو، مالتوس)، لكن هناك أراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي، ومن أبرز أفكارهم:

* اعتقد الكلاسكيون أن الإنتاج هو دالة لعدد من العوامل منها: العمل، رأس المال الموارد الطبيعية، والتقدم التكنولوجي. والتغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو جميعها. واعتبروا أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة، ولهذا فإن عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة([[30]](#footnote-31)).

وترى النظرية الكلاسيكية بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في تقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأسمال (الاستثمار)، وأن تكوين رأسمال يعتمد على الأرباح، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأسمال، وعليه فإن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي.

* الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو: أكد الكلاسيكيون على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام شرعي قانوني ونظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة، وهناك حاجة لتحرير الناس من التقاليد والمواقف والخرافات وتحديد حجم العائلة([[31]](#footnote-32)).
* اعتقد الكلاسيكيون بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي حيث أكدوا بان تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان من شانه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأسمال([[32]](#footnote-33)).

والخلاصة النهائية هي أن الاقتصاديين الكلاسكيين اعتبروا أن التراكم الرأسمالي، هو السبب الرئيسي للتنمية، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية، واعتقدوا أن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي من قبل الحكومة.

**ثانيا- النظرية الكينزية:** شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد العظيم وظروف الحرب لتعم البطالة كافة نواحي الاقتصاد ليصاب الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية. كما نعلم أن الفكر الكلاسيكي أنكر احتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي للتوظيف الكامل، رغم موافقتهم لاحتمال ظهور بطالة قصيرة الأجل، تكفل فيها مرونة والأجور إعادة تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

وقد قامت النظرية الكنزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور، لعل أهمها ما يلي([[33]](#footnote-34)):

* رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل، حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فالتقلبات في النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.
* معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل.

يوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي،ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة، والفن التكنولوجي السائد، وحجم معين لرأس المال، ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة، هذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه. هذا ويشير كينز إلى أنه هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفعلي (الأقل من التوظيف الكامل) يمثل مستوى البطالة. فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلابد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الكساد، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو إعانات([[34]](#footnote-35)).

يمكن القول بأن النموذج الكينزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية والمتقدمة بينما لا يصلح تطبيقه على الدول المتخلفة، وذلك لسببين رئيسيين هما:

- إن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس في جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة، فمع نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج، فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي، بل إلى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا ما حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة.

- اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن والتي من شأنها ارتفاع نسبة البطالة في المدن ونقص عمالة الريف، وبدون شك فإن تطبيق سياسة كينز من شأنها أن تظهر مشكلة عامة للبطالة في الدولة مع انخفاض الدخل القومي.

**ثالثا- نظرية المراحل الخطية لرستو:** تزامن ظهورها والترويج لها مع ظهور نظرية المجتمع المنجز، أي أوائل الستينات، وقد أراد والت روستو W.W.Rostow وهو صاحب النظرية، أن تكون نظريته بديلا للفكر الماركسي الذي ازداد تأثيره في فترة الصراع الإيديولوجي([[35]](#footnote-36)).

اعتمد روستو على مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية، حيث يرى أن الإنتقال من التخلف إلى التنمية يتم على شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي ينبغي أن تمر بها كل الدول، حيث إذا سارت الدول النامية في هذا الطريق فإنها ستصل لا محالة إلى المرحلة الأخيرة التي ينعم بها المواطن بالاستهلاك والتوفير للسلع والخدمات، وهو يشير إلى مراحل عملية النمو الاقتصادي بقوله:" إنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث"([[36]](#footnote-37))، وتمثل خمسة مراحل هي: (1) مرحلة المجتمع التقليدي، (2) مرحلة ما قبل الإقلاع، (3) مرحلة الإقلاع، (4) مرحلة الاندفاع نحو النضوج، (5) مرحلة الاستهلاك الوفير. وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه المراحل الخمسة:

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:** تتميز باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويؤدي فيها نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى القدرية ومعاداة للتغيير، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وقد قدم مثالا لدول اجتازت هذه المرحلة مثل الصين، دول شرق الأوسط، ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، وبعض الدول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد([[37]](#footnote-38)).
2. **مرحلة ما قبل الإقلاع:** وهي مرحلة انتقالية تكون فيها الدولة متخلفة اقتصاديا، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها. وتتميز بتحولات في القطاعات الثلاثة غير الصناعية: النقل، الزراعة، والتجارة، مع وجود قطاع بنكي، ووجود الهياكل القاعدية الضرورية للتنمية. ويشير روستو إلى الدور المحرك الذي يؤديه القطاع الزراعي بما يوفره من مزايا إنتاجية تسمح بولادة مجتمع متصاعد، وتضمن الصادرات الضرورية لتوازن التبادل الدولي، وبذلك فإن هذا القطاع يسمح بتجميع الشروط الأساسية للتنمية الصناعية. كما يشير روستو إلى الدور الهام الذي يؤديه قطاع النقل ووسائل الاتصالات، وأيضا التطور في الذهنيات وفي مناهج العمل، حيث يعتقد أن من الشروط اللازمة للتهيؤ والانطلاق هي ظهور طبقة من المفكرين يخرجون عن الإطار التقليدي للتفكير([[38]](#footnote-39)).

**ج- مرحلة الإقلاع** : وهي أهم مرحلة من المراحل الخمس، حيث يعرف فيها المجتمع انقلابا جذريا يتميز بإزالة العوائق والحواجز المضادة للنمو المنتظم، ليصبح النمو الوظيفة الطبيعية للاقتصاد، في هذه المرحلة تحدث تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية بفضل تطور التكنولوجيا وتوسع المصانع وتركز الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات المردود السري إذن فروستو يرى أن التكنولوجيا هي العامل الحاسم في الانطلاق، حيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعة وإنتشار المراكز الحضرية([[39]](#footnote-40)).

تعتبر هذه المرحلة قصيرة نسبيا (من 20إلى 30 سنة تقريبا)، وهي أصعب مراحل النمو حيث أنها تعد مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل لإرساء قواعد نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة، وقدم روستو جدولا يتضمن تواريخ تقريبية لمرحلة الانطلاق في بعض الدول. وحسب روستو فإن هناك ثلاثة شروط أساسية للانطلاق([[40]](#footnote-41)):

* ارتفاع معدل الاستثمار المنتج لينتقل من 5% إلى أكثر من 10% من الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان.
* إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع.
* التأسيس السريع لأداة سياسية واجتماعية ومؤسساتية تتمحور حول التنمية، بعبارة أخرى لابد أن يرافق الانطلاق نجاح سياسي واجتماعي وثقافي يقوم على عصرنة الاقتصاد.

**ج- مرحلة الاندفاع نحو النضوج**: وتكون بعد مرحلة الانطلاق بفترة طويلة (حوالي 60سنة)، وفيها يملك الاقتصاد القدرة على التحرك إلى أبعد من الصناعات الأصلية التي مكنته من الانطلاق، مع تطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا، والتوصل إلى التحسين الدائم في فنون الإنتاج، مع احتلال الاقتصاد القومي مكانة هامة على المستوى الدولي. ومن مظاهر هذه المرحلة:

- قيام العديد من الصناعات الأساسية (صناعة الحديد والصلب، صناعة الآلات، الصناعة الكهربائية).

- ازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.

- النضج الفكري للمجتمع.

- زيادة معدلات الاستثمار لتتجاوز 10-20% من الناتج الوطني.

- تغير هيكلة الطبقة الشغيلة (تنامي ظاهرة التحضر في اليد العاملة خصوصا).

- تطور مستوى مسيري المؤسسات وامتلاكهم بعد النظر في التسيير.

**و- مرحلة الاستهلاك الوفير:** وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد درجة كبيرة من التقدم حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سعة من العيش وبدخول عالية وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها([[41]](#footnote-42)):

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة كالسيارات.

- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع.

يعتقد روستو أن نهاية هذه المرحلة يصل فيها الأفراد إلى أعلى مراتب الرفاهية المادية التي ستكون مصحوبة باهتمامهم بالجانب الروحي والعقائدي والبحث فيما وراء الطبيعة. إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية بعض النقائص نذكر أهمها فيما يلي:

* هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين:

**أولا:** في إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا.

**ثانيا:** في إمكانية تطبيقها على دول العالم الثالث.

وتعتبر مرحلة الانطلاق (المرحلة الثالثة) أهم مرحلة عرفت انتقادا شديدا من حيث كونها غير واضحة المعالم وتتداخل خصائصها مع المرحلة السابقة لها(مرحلة ما قبل الإقلاع).

* لا تراعي هذه النظرية خصوصيات المجتمعات واختلافها عن بعضها البعض حيث تحاول أن تضع صورة عالمية موحدة لسيرورة التنمية تطبق مهما كان نوع المجتمع، وهذا عن طريق النظر إلى التنمية على أنها كخط متواصل تمر عبره تجارب الدول عبر المراحل المختلفة([[42]](#footnote-43)).
* تضع هذه النظرية الدول المتخلفة اليوم أمام حتمية المرور بالمشاكل المختلفة التي عرفتها البلدان المتقدمة في مسيرتها التنموية، لذلك انتقد ميردال بشدة هذه النظرية معتبرا إياها غير علمية من الوجهة المنهجية، وأن المبدأ الأساسي لها يخدم الاعتراف بتشابه التطور في مختلف البلدان وفي مراحل تاريخية مختلفة([[43]](#footnote-44)).

**رابعا- نظرية التبعية**: يضم تيار التبعية عددا من المداخل أو المنظورات التي يختلف أصحابها حول عدد من القضايا، مثل: الأوزان النسبية للعوامل التي تقف وراء واقعة التخلف والأهمية النسبية للعوامل الحاكمة في التنمية المستقبلية، والأدوات التحليلية التي تستخدم لتشخيص حالة التخلف وتصور طريق التنمية، والحقبة التاريخية التي يشير إليها مصطلح التبعية نفسه، هل هي كل حقب السيطرة الامبريالية؟ أم هي حقبة الاستعمار الجديدة؟ كما أنهم يختلفون حول تحديد المرحلة الاستعمارية التي تم فيها احتواء الدول المتخلفة في إطار النظام الرأسمالي، وحول إمكانية تحقيق تنمية في حالة التبعية، وطبيعة تلك التنمية إن كانت ممكنة. وأخيرا تختلف الدراسات التي يجرونها من حيث الهدف، فبعضها يسعى إلى صياغة قوانين عامة لتطور النظام الرأسمالي في مجمله، والبعض الآخر يقتصر على فحص حالات بعينها([[44]](#footnote-45)).

وعلى الرغم من كل الاختلافات، فإن أنصار التبعية يشتركون جميعا في سعيهم نحو تحليل واقعة التخلف وإمكانيات التنمية في ضوء سياقاتها التاريخية، وفي أخذهم بعين الإعتبار الأبعاد السياسية والاجتماعية للعلاقات الاقتصادية، كما أنهم ينطلقون جميعا من فكرة جوهرية مشتركة هي أن التنمية والتخلف هيكلان جزئيان من نظام كوني واحد هو النظام الرأسمالي العالمي الذي تحتل الدول المتقدمة مكان المركز فيه، وتمارس منه السيطرة، بينما يتحدد مكان الدول المتخلفة على تخوم أو هوامش هذا النظام، حيث تفتقد هذه الدول القدرة الذاتية على النمو والتغيير. ولذلك فإن نهج أنصار تيار التبعية في تشخيصهم لحالة التخلف ينهض على تفسيرهم لطبيعة العلاقة بين الهياكل المتقدمة في المركز والهياكل المتخلفة في التخوم، وطبيعة نظام تقسيم العمل الدولي القائم على عدم المساواة([[45]](#footnote-46))، وربما اتضحت تلك الفكرة الجوهرية التي يتفق حولها أصحاب هذا التيار في مفهوم التبعية ذاته، وفي مجموعة من المفاهيم الأخرى المرتبطة به، والتي سنعرض فيما يلي لأهمها بهدف الوقوف على الملامح العامة لهذا التيار([[46]](#footnote-47)): مفهوم التبعية، مفهوم النسق العالمي، مفاهيم المركز والتوابع وأشباه التوابع، مفهوم التبادل اللامتكافئ مفهوم التقسيم الدولي للعمل، مفهوم الدولة التابعة.

**خامسا- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة:** على خلاف نظرية التبعية، فقد ظهر تيار فكري استطاع أن يبسط نفوذه وسيطرته على أكبر مؤسستين ماليتين في العالم، هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من خلال نظريته المضادة للسياسات الاقتصادية في عقد الثمانينيات، والتي تركز على سياسات الاقتصاد الكلي المبنية على جانب العرض، ونظريات التوقعات الرشيدة وتحويل شركات خاصة في البلدان المتقدمة. أما في البلدان النامية فقد ركزت على تحرير الأسواق، وقيام الحكومة بتنظيم النشاط الاقتصادي بجوانبه المختلفة وانتهاجها أسلوب التخطيط.

 ويعتقد رواد هذه المدرسة أمثال Lord Peter Bauer "، و Deepak.Lal، و Harry .Johnson، و Bela. Balassa، أن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة التي تقود إلى اختلال الأسعار في أسواق عوامل الإنتاج والسلع والمال، وكذا التدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية، والتخلف لا يرجع أبدا إلى التصرفات الوحشية التي تقوم بها البلدان المتقدمة أو المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها، كما يعتقد رواد مدرسة التبعية، وبالتالي يجب على حكومات العالم المتخلف أن تعمل على إنعاش الأسواق الحرة، وخوصصة المشروعات المملوكة للدولة، وتشجيع حرية التجارة والتصدير، وتهيئة الاستثمار الأجنبي، وتقليل صور التدخل الحكومي([[47]](#footnote-48)). وتحاول هذه النظرية تفسير التنمية من خلال:

* **منهج السوق الحر**: يعتمد هذا المنهج على الفرضية القائلة بأن الأسواق بمفردها تتسم بالكفاءة، فأسواق السلع تعطي أفضل الاستثمار في الأنشطة الجديدة، وأسواق العمل تستجيب لنشأة هذه الصناعات الجديدة بالطريقة المناسبة، ويعرف المنتجون ماذا ينتجون بالكفاءة المناسبة؟ حيث تكون أسعار السلع وأسعار عوامل الإنتاج خاضعة لقانون الندرة، وبالتالي تكون المنافسة فعالة([[48]](#footnote-49)).

1. () - محمد زكي شافعي، **التنمية الاقتصادية**،(القاهرة: دار النهضة العربية، 1977)، ص.78. [↑](#footnote-ref-2)
2. () - إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**،(القاهرة: دار الشروق، 2000)، ص.13. [↑](#footnote-ref-3)
3. () - عبد الهادي عبد القادر سويفي، **أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، (مصر: دار الساقي، 2008)، ص.57. [↑](#footnote-ref-4)
4. ()- إبراهيم العيسوي، **المرجع نفسه،** ص.15. [↑](#footnote-ref-5)
5. ()- M.Todaro**, Economic Development**, seventh Edition, (New York: Addison Wesley ,2000),P.8. [↑](#footnote-ref-6)
6. ()-إسماعيل صبري عبد الله، **التنمية البشرية: المفهوم، القياس، الدلالة**، سلسلة كراسات التنمية البشرية، (القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 1994)، ص8. [↑](#footnote-ref-7)
7. ()- M.Todaro,**Op,Cit**,P.15. [↑](#footnote-ref-8)
8. ()- إسماعيل صبري عبد الله، **المرجع السابق،** ص.8. [↑](#footnote-ref-9)
9. ()- عبد الهادي عبد القادر سويفي، **المرجع السابق،** ص .68. [↑](#footnote-ref-10)
10. (\*)- يرى البعض أن تاريخ التنمية البشرية يعود إلى المدارس الاقتصادية السياسية مثل كلاسيك ونيوكلاسيك والتنموية التي يرجع تاريخها إلى منتصف القرن الثامن عشر وامتد طوال قرنين (التاسع والعشرين)، فالمدارس الفكرية الكلاسيكية ترى أن العمل هو عنصر إنتاج أساسي على قدم المساواة مع بقية عناصر الإنتاج، وأن الإنتاج بالدخل الوطني يعكس النمو والتقدم الاقتصاديين، وأما المدارس الحديثة فتعتبر الإنسان هو جوهر التنمية، فالإنسان ليس فقط عامل إنتاج، بل أنه هدف التنمية، وأن التنمية يجب أن يستجيب ليس فقط إلى المتطلبات الاقتصادية، بل إلى المتطلبات الاجتماعية والسياسية أيضا. للمزيد من المعلومات راجع: محمد علاني الحصير، عبد المنعم سيد علي، **التنمية البشرية**، منشورات سلسلة كراسات التنمية البشرية التي تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، كراسة رقم (1)، جويلية 1994.

()- سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي**، ط1،(العراق: دار الدجلة،2008) ص.61. [↑](#footnote-ref-11)
11. ()- UNDP, **Human Development Report 1990** , (New York,1990), P.102. [↑](#footnote-ref-12)
12. ()-Ibid, P.104. [↑](#footnote-ref-13)
13. ()- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1993**، (نيويورك،1993)، ص.3. [↑](#footnote-ref-14)
14. ()-UNDP, **Human Development Report 1994** , (New York, 1994),P.4. [↑](#footnote-ref-15)
15. ()- سامي عبد الرزاق التميمي، **مرجع سبق ذكره،** ص .69. [↑](#footnote-ref-16)
16. ()- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، (الإسكندرية:الدار الجامعي، 2003)، ص .62.

(\*)- يعود أول استخدام لمصطلح التنمية المستدامة لناشطين في منظمة غير الحكومية سنة 1980تدعي بـWorld Wildlife Fund، وترجم إلى العربية بعدة مسميات، منها: التنمية القابلة للإدامة، للاستمرار، الموصولة، المطردة، المتواصلة، البيئية. للمزيد من المعلومات راجع: بهاء شاهين، مترجما**، مبادئ التنمية المستدامة،ط1**،( القاهرة: دار الدولية، 2000)، ص. 3.1 [↑](#footnote-ref-17)
17. ()- عزيزة محمد علي بدر، "العلاقة بين السلم والتنمية المستديمة ( حالة إفريقيا)"، **مجلة الحقيقة**،02، ( مارس 2003): ص.146. [↑](#footnote-ref-18)
18. ()- **المرجع نفسه،** ص.16. [↑](#footnote-ref-19)
19. ()- The Word Bank Group**, What is Sustainable Development**, http://www.worldbank.org/depweb/english/sd.html [↑](#footnote-ref-20)
20. ()- باسل البستاني، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين، (**بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص ص.58-61. [↑](#footnote-ref-21)
21. ()- **المرجع نفسه**، ص ص.61-62. [↑](#footnote-ref-22)
22. (\*)- مفهوم التخلف: يرى العالم الاقتصادي سيمون كوزنيش Simon Kuznets، أن مفهوم التخلف يحمل ثلاثة معان:

فالمعنى الأول: يدل على قلة الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة، بسبب المقاومة الشديدة التي تبديها المؤسسات الاجتماعية في وجه مثل هذا الاستخدام.

والمعنى الثاني: يفيد بأن التخلف يحمل معنى ضعف الأداء الاقتصادي في الدولة المتخلفة بأكثر الدول تقدما في فترة معينة.

أما المعنى الثالث: للتخلف فهو حالة الفقر التي يعيشها البلد المتخلف والمتمثلة بعدم قدرته على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم السكان. ر للمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: كرم انطونيوس. اقتصاديات التخلف والتنمية. (مصر: منشورات مركز الإنماء العربي، 1980) ص ص. 15-16. [↑](#footnote-ref-23)
23. ()- سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة،** ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1999)، ص. 38. [↑](#footnote-ref-24)
24. ()- عبد الهادي عبد القادر سويفي، **مرجع سبق ذكره،** ص.29. للمزيد من المعلومات حول التنمية المستقلة في دول العالم الثالث راجع: عصام الخفاجي، مترجما، **الامبريالية والتصنيع في العالم الثالث**. عصام الخفاجي، مترجما، **الامبريالية ونمو الرأسمالية الهندية**. عصام الخفاجي، مترجما، **تطور التخلف. في الامبريالية وقضايا التطور في البلدان المتخلفة**، (بيروت: دار ابن خلدون، 1974). [↑](#footnote-ref-25)
25. ()-إبراهيم العيسوى، **نموذج التنمية المستقلة، البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة،** ( ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول:" مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"، المعهد العربي للتخطيط، بيروت 20-21 مارس2006) ص. 36. [↑](#footnote-ref-26)
26. ()- عبد الله عبد الكريم سالم**، رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة، وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة (** ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي حول: " المؤتمر العربي الخامس في الإدارة: الإبداع والتجديد"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جمهورية مصر العربية 24-29 نوفمبر 2004)، ص.10. [↑](#footnote-ref-27)
27. ()- سعد حسين فتح الله، **المرجع السابق**، ص.48. [↑](#footnote-ref-28)
28. ()- عبد الهادي عبد القادر سويفي، **المرجع السابق**، ص.83. [↑](#footnote-ref-29)
29. ()- إبراهيم العيسوي، **المرجع السابق**، ص. 85. [↑](#footnote-ref-30)
30. ()- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات**، (الأردن: دار وائل للنشر، 2007)، ص.62. [↑](#footnote-ref-31)
31. ()- **المرجع نفسه**، ص. 63. [↑](#footnote-ref-32)
32. ()-M.Todaro, **Economic Development**, (Wesley: Addison, 2000), PP.89-90. [↑](#footnote-ref-33)
33. ()-عادل أحمد حشيش، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1974)، ص ص.583 -592. [↑](#footnote-ref-34)
34. ()-Alain Samuelson, **Les Grands Courants de la pensée économique, Concepts de Base et Questions Essentielles**, quatrième édition,( France: Presses Universitaires de Grenoble,1995), pp. 508-510. [↑](#footnote-ref-35)
35. ()- فتحي أبو العينين،"الاتجاهات النظرية في دراسة التنمية والتخلف والمشكلات الاجتماعية في بلدان العالم الثالث"، **مجلة الشؤون الاجتماعية**،38،(1993): 152. [↑](#footnote-ref-36)
36. ()- كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1997)، ص.16. [↑](#footnote-ref-37)
37. ()-W.W. Rostow, **les étapes de la Croissance économique**, (France : Edition du Seuil, 1963) pp, 13-16. [↑](#footnote-ref-38)
38. ()-**Ibid,** PP. 16-18 et PP. 33-60. [↑](#footnote-ref-39)
39. ()- فؤاد حيدر، **التنمية والتخلف في العالم العربي: طروحات تنموية للتخلف**، (بيروت: دار الفكر العربي، 1990)، ص،1. [↑](#footnote-ref-40)
40. ()-W.W. Rostow, **Op. Cit**, pp, 23-24 . [↑](#footnote-ref-41)
41. ()-**Ibid**, P.66. [↑](#footnote-ref-42)
42. ()-Bernard Conte," **Le sous développement : Retard de développement**", http://conte.u-bordeaux4 .fr/Enseig/Lic-ecod/docs\_pdf/Rostow1.pdf. [↑](#footnote-ref-43)
43. ()- عادل مختار الهواري، **التنمية الاقتصادية**، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 1998)، ص.120. [↑](#footnote-ref-44)
44. ()– إبراهيم سعد الدين، "حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية"، **المستقبل العربي**،17،(يوليو 1980): ص ص. 7-8. [↑](#footnote-ref-45)
45. ()- **المرجع نفسه**، ص ص.15-18. [↑](#footnote-ref-46)
46. () – للمزيد حول هذه المفاهيم، راجع: فتحي أبو العينين، ا**لمرجع السابق**، ص ص. 156-160. [↑](#footnote-ref-47)
47. ()-Alain Samuelson, **Op,Cit**,P P85-92. [↑](#footnote-ref-48)
48. ()- **Ibid.** [↑](#footnote-ref-49)